



شركة الحياة للصناعات الدوائية م.ع.م

شارع النيل - الرقيب
صندوق بريد ١٥٦٤
عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف +٩٦٢ ٦٤١٦٢٦٠٧
فاكس +٩٦٢ ٦٤١٦٣٠١٦
بريد الكتروني hpi@nol.com.jo

للانصاف

* بورصة عمان

* الديعة

الديعة

التاريخ: 2018/04/18
رقم الاشارة : FIN/003/2018

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

ص.ب 8802

عمان 11121

المملكة الأردنية الهاشمية

٤/١٩

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي الرابع عشر لشركة الحياة للصناعات الدوائية

تحية طيبة وبعد،

يرجى العلم بأن الهيئة العامة العادية للشركة قد اجتمعت في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/04/16، نرفق لكم طيه محضر الاجتماع بعد توقيعه من عطوفة مراقب الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

شركة الحياة للصناعات الدوائية
ضابط الارتباط / أمين سر مجلس الإدارة
عبيد الدينة



نسخة / السادة بورصة عمان المحترمين

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الرابع عشر
لشركة الحياة للصناعات الدوائية المساهمة العامة المحدودة
اجتماع رقم (2018/4/16/97) المنعقد بتاريخ 16/نيسان/2018

عملاً بأحكام المادة رقم (171) من قانون الشركات فقد دعا مجلس إدارة الشركة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة حيث عقد الاجتماع في مقر الشركة الكائن في شارع النيل، منطقة الرجيب في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/04/16.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة سليم ولیم كرادشة إذ رحب بالسادة الحضور وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد والسيد وليد محمد طه ممثل مكتب غوشة وشركاه مدققو حسابات الشركة وقام مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بدوره بالترحيب بالحضور وأعلن أنه تم التحقق من أن إدارة الشركة قامت بكافة الإجراءات المطلوبة من حيث إرسال الدعوات إلى المساهمين والنشر بالصحف والإعلان بالإذاعة .. الخ بما يتوافق مع أحكام القانون وأعلن قانونية اجتماع الهيئة العامة حيث حضر الاجتماع تسعة عشر مساهماً من أصل 223 مساهماً يحملون أسهماً أصالة (4,811,755) ووكالة (3,237,152) حيث بلغ مجموعهما (8,048,927) سهماً أي ما نسبته 84.7% من أسهم رأس مال الشركة البالغ 9,500,000 سهماً، وبين أن كافة أعضاء مجلس الإدارة السبعة قد حضروا الاجتماع، وأعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن جميع القرارات التي تصدر في الجلسة قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة.

تم تعيين السيدة عبير الدينة أمين سر مجلس الإدارة كاتباً للجلسة وكل من السيدة عبير الدينة أمين سر مجلس الإدارة وعضو الهيئة العامة السيد أحمد مجدلاوي مراقبين لجمع وفرز الأصوات، وتم تكليف السيدة عبير الدينة أمين سر مجلس الإدارة بقراءة جدول أعمال الاجتماع وكما يلي:

1. تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة الثالث عشر المنعقد في 2017/04/23.
2. تلاوة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. تلاوة تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2017.
4. مناقشة الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2017 والمصادقة عليها.
5. الموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع ما نسبته 10% من رأس المال كأرباح على المساهمين عن العام 2017، والاحتياطات والمخصصات.
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
7. انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة.
8. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2018 وتحديد أتعابهم.
9. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال حسب أحكام المادة (171) من قانون الشركات مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقتزن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وبوشر بجدول الأعمال كما يلي:

- 1- تم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابق الثالث عشر المنعقد في 2017/04/23.
- 2- بناء على اقتراح من أعضاء الهيئة العامة قام الرئيس بالطلب إلى الهيئة الموافقة على دمج البندين (2) و (4) ووافقت الهيئة على ذلك على أن يتم تناول البند (3) وتلاوة تقرير مدققي الحسابات أولاً والاكتفاء بعد ذلك بتلاوة ملخص لإنجازات الشركة في العام 2017 ومن ثم مناقشة البنود الثلاثة مجتمعة.

- استفسر السيد محمد الجعبري ممثل عضوي الهيئة العامة السادة صندوق النقاعد لنقابة المهندسين وصندوق التأمين لنقابة المهندسين عن الأمور التالية:

أ) أسباب ارتفاع مبيعات التصدير وانخفاض المبيعات المحلية.

ب) ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع وازدياد نسبتها بالمقارنة مع العام 2016.

ج) حصة الشركة من خسائر الاستثمار في شركة زميلة.

د) أسباب الارتفاع الحاصل في المصاريف المدفوعة مقدماً.

هـ) مقدار الاستثمار المرصود لمشروع التحديث والتوسعة.

و) ما هي التوقعات المستقبلية للشركة.

وطلب السيد رئيس الجلسة من السيد مدير عام الشركة المباشرة بالرد على الاستفسارات أعلاه والذي بدوره بين ما يلي:

أ) أن الشركة تقوم بتنفيذ مشروع تحديث وتوسعة لمصنع قائم فقد تم تنفيذ المشروع على مراحل قيدت خطوط ومرافق التصنيع المتاحة للإنتاج، واختارت الشركة التركيز على استغلال ما هو متاح لتلبية احتياجات أسواق التصدير.

وبين السيد الرئيس أن الخيار الأمثل لعدم خفض المبيعات هو ببناء مصنع جديد، إلا أن المجلس ارتأى في ظل الأوضاع الحالية تحديث المصنع القائم وتقسيم العمل إلى مراحل وتحمل الأعباء الناتجة عن ذلك مدركين أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض بالتزويد لبعض الأسواق وضرورة خفض المشاركة بالعطاءات الحكومية لتجنب غرامات التأخير، مما أدى إلى ارتفاع مبيعات التصدير وانخفاض المبيعات المحلية.

ب) وفيما يتعلق بارتفاع مصاريف البيع والتوزيع بين السيد المدير العام أنه من البديهي أن ترتفع هذه المصاريف بازدياد مبيعات التصدير. وفيما يتعلق بالنسب ومقارنتها بمبيعات الأعوام السابقة فإن هذه المقارنة قد لا تكون ذات دلالة لأن الأصناف تختلف وعمليات البيع المنفذة تخضع لأوضاع السوق وأنشطة المنافسين.

وهنا بين مدقق الحسابات السيد وليد طه أن معظم مصاريف البيع والتوزيع تعود إلى الأسواق الخارجية وبالتالي فإن النسبة لم تزداد لا بل انخفضت.

(ج) أما فيما يتعلق بحصة الشركة من خسائر الاستثمار في شركة زميلة فإن ذلك يعود إلى الخسارة المتحققة في تلك الشركة لأنه من الطبيعي بالنسبة للشركات الصناعية الدوائية أن لا تحقق أرباحاً في السنوات الأولى من عمرها، وخاصة أن الصناعة الدوائية تخضع لضوابط رقابية مختلفة تتطلب التفتيش من الجهات الصحية في الأسواق المستهدفة والحصول على شهادات التأهيل (التصنيع الصيدلاني الجيد) ومن ثم تقديم ملفات كل مستحضر على حدة لهذه الجهات الصحية للحصول على تسجيل كل دواء وتركيز حسب متطلبات التسجيل في هذه الأسواق. وطرأت عدة تعديلات على قوانين ومتطلبات تسجيل المصانع والأدوية في عدد من الأسواق التي كان معولاً عليها لتصدير منتجات الشركة إليها مما أدى إلى تأخير عمليات تسجيل المستحضرات في تلك الأسواق.

وبين السيد المدير العام أنه تم إجراء تفتيش على الشركة مرتين وسيتم إجراء تفتيش جديد خلال هذا العام واقتراح ما يلزم للتوافق مع المتطلبات الرقابية، كما بين أن الشركة قائمة وعاملة وعكس خسارتها على قيود الشركة هو حسب المعايير المحاسبية، ومن المتوقع أن تتحسن التدفقات النقدية للشركة في العام 2018 والوصول إلى نقطة التعادل في العام 2019.

(د) وفيما يتعلق بزيادة المصاريف المدفوعة مقدماً بين المدير العام أن هذه دفعات مقدمة لمزودي خطوط وآلات الإنتاج الجديدة تم دفع نسبة من قيمتها مقدماً حيث أن هذا هو العرف عند شراء خطوط إنتاج المواد الصيدلانية.

(هـ) بين السيد المدير العام أن المبلغ المرصود للاستثمار بدون الآلات هو بحدود 5.5 مليون دينار ويمكن أن يزيد أو يقل حسب النسب المتعارف عليها.

وبين أن الشركة عازمة على الانتهاء من هذا المشروع بالإضافة إلى إنهاء شراء وتركيب الآلات الجديدة قبل نهاية العام وبالتالي فإن جل هذا المبلغ يجب أن يتم دفعه خلال العام 2018.

(و) بين السيد الرئيس أن المبيعات في أسواق التصدير تعتمد على سياسات واستراتيجيات الدول، ومبيعات السوق المحلي ترتبط بالنمو الاقتصادي في الأردن، مبيناً أن الشركة لا تترك جهداً للتوسع محلياً وخارجياً وأن الشركة ستكون جاهزة لاقتناص الفرص المتاحة، ورغم أن العديد من العوامل لا سيطرة للشركة عليها فإننا نرى أنه علينا أن نكون مستعدين وأن نملك طاقة إنتاجية تساعد الشركة على تحقيق أهدافها.

وبعد أن تم الإجابة على كافة الاستفسارات المقدمة من المساهمين، اقترح أحد المساهمين إغلاق باب النقاش والمصادقة على البنود (2) و(3) و(4) والتي تتعلق بتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتقرير مدقي الحسابات والميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

وعليه وبعد النقاش والمداولة قام المساهمون الحضور بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية والميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2017 بإجماع الحضور.

3- تناولت الهيئة العامة بالنقاش توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 10% من الأرباح عن نتائج العام 2017 على السادة المساهمين، حيث طالب أعضاء الهيئة العامة بتوزيع ما نسبته 12.5-15% وليس 10% حسب توصية مجلس الإدارة، ولما في ذلك من أثر إيجابي على قيمة السهم في السوق المالي، وخاصة في ظل وجود وفرة في الاحتياطات والأرباح المدور.

إلا أن السيد رئيس مجلس الإدارة أوضح للسادة أعضاء الهيئة أن التوصية بتوزيع ما نسبته 10% من رأس المال استندت إلى تحليل التدفقات النقدية والتي تبين حصول عجز لا سيما وأن الشركة تسعى إلى الانتهاء من عمليات التوسعة والتحديث بالإضافة إلى شراء الآلات والأجهزة الجديدة خلال هذا العام. وهذا يستدعي من الشركة اتخاذ كافة التحركات الممكنة للمحافظة على السيولة النقدية التي تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها وبالتالي المحافظة على حقوق ومصالح المساهمين والذي يشكل أحد الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة والمرجعية الرئيسية لكافة القرارات التي يقوم المجلس باتخاذها.

وبناء على طلب بعض من أعضاء الهيئة العامة جرى التصويت على نسبة توزيع الأرباح حيث صوت من الحضور ممن يمثلون 7,749,757 سهماً أي ما نسبته 96% من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع والبالغة 8,048,927 سهماً على توزيع نسبة 10%. فيما صوت السادة محمد ناصر الجعبري ممثل كل من صندوق التأمين لنقابة المهندسين (274,174 سهماً) وصندوق النقابة للمهندسين (23,196 سهماً) والسيد عبد الجليل سعدات (700 سهماً) والدكتور جهاد عيسى (1,100 سهماً) ويمثلون جميعاً 299,170 سهماً أي ما نسبته 4% من الأسهم الممثلة في الاجتماع على توزيع ما نسبته 12.5%.

وعليه وبعد التصويت قررت الهيئة العامة توزيع ما نسبته 10% من رأس المال كأرباح عن نتائج العام 2017 وذلك بنسبة 96% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

4- صادقت الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة لعام 2017، وإجازة جميع التصرفات المالية والقانونية والإدارية التي قام بها المجلس السابق منذ انتخابه في 2014/04/17.

5- إنتخاب مجلس إدارة جديد للشركة

بين السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الشروط الواجب توافرها في الأعضاء الراغبين بالترشح لعضوية مجلس الإدارة والتي تتلخص بما يلي:

1. امتلاك عشرة آلاف سهم على الأقل حسب المنصوص عليه في نظام الشركة.
2. أن لا يقل عمر المرشح عن 21 عاماً.
3. شهادة عدم محكومية حديثة للشخص الطبيعي وفق احكام المادة 134 من القانون.
4. شهادة ملكية أسهم حديثة صادرة عن المركز توضح عدد أسهمه وخلوها من أي حجز أو قيد يمنع صاحبها من الترشح إذا كانت الشركة مسجلة لدى المركز، ومن الجهة ذات العلاقة إذا لم تكن أسهمها مسجلة لدى المركز وبما يتفق وأحكام المادة 133 من القانون.
5. إقرار بعدد عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها المرشح، والتزامه بتصويب وضعه في حال تجاوزه للعدد المسموح به وفق أحكام المادة 146 من القانون.

6. إقرار أنه ليس عضواً في مجالس إدارة شركات تتشابه غاياتها وأعمالها مع غايات وأعمال الشركة التي يرغب بالترشح لعضوية مجلس إدارتها أو تنافسها أو أنه يعمل مديراً عاماً لها.
7. إقرار بأنه ليس موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة.
8. إقرار بعدم وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع المبرمة مع الشركة أو لحسابها وما زالت قيد التنفيذ.

وأعلن أنه على من يرغب بالترشح وتتوفر فيه الشروط أعلاه أن يتقدم بذكر اسمه.

بين السيد الرئيس أن سبعة مساهمين قد ترشحوا لعضوية مجلس الإدارة حيث تم إرسال ملخص عن سيرتهم الذاتية إلى أعضاء الهيئة العامة مرفقة بدعوة اجتماع الهيئة العامة. وهم كما يلي:

الأعضاء المستقلين: السيد سليم وليم كرادشة، السيد عمار خلدون ملحس، والسادة شركة الأكسير للاستثمار.

الأعضاء غير المستقلين: الدكتور موفق عبد العزيز اسماعيل، الدكتور عزالدين كتحدا، السيدة رغدة محمد علي الكردي، والسيد ماهر محمد علي الكردي.

وحيث أن كافة الشروط القانونية للترشح المذكورة أعلاه متحققة في المرشحين المذكورين أعلاه، وقد تم التحقق منها من قبل السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات، مبيناً بأنه لا يوجد ارتباطات بمشاريع أو عقود بين الشركة وأي من المرشحين أعلاه باستثناء كل من المرشحة السيدة رغدة محمد علي الكردي والمرشح ماهر محمد علي الكردي اللذين آلت إليهما منذ العام 2006 عن طريق الإرث جزء من ملكية مستودع أدوية كردي / شركة كدس للصيدلة أحد موزعي الشركة الرئيسيين في السوق الأردني منذ العام 1999، بالإضافة إلى المرشح موفق عبد العزيز اسماعيل الذي يملك وله مصالح في شركات عراقية تقوم بتوزيع أصناف الشركة في السوق العراقي منذ العام 2000.

وحيث أنه لم يترشح أي مساهم آخر لعضوية مجلس الإدارة فقد أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فوز السادة:

الدكتور موفق عبد العزيز اسماعيل

الدكتور عزالدين كتحدا

السيد عمار خلدون ملحس

السيدة رغدة محمد علي الكردي

السيد ماهر محمد علي الكردي

السيد سليم وليم كرادشة

السادة شركة الأكسير للاستثمار

بعضوية مجلس إدارة الشركة بالتزكية لعدم وجود مرشحين آخرين.

6- تم انتخاب السيد وليد محمد طه إجازة رقم (703) من مكتب السادة غوشة وشركاه كمدقق حسابات للشركة لعام 2018 بنفس أتعاب العام السابق بالتزكية وذلك لعدم ترشيح أي محاسب قانوني آخر من قبل الهيئة العامة.

وفي نهاية الجلسة تقدم السادة أعضاء الهيئة العامة الحضور وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر إلى إدارة الشركة لما بذلته من جهود مخصصة في خدمة الشركة ومساهمتها، وتقدم السيد رئيس مجلس الإدارة السيد سليم وليم كرادشة بالشكر إلى السادة الحضور كافة والسيد مدقق حسابات الشركة والسيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات معلناً اختتام الجلسة في الساعة الثانية عشرة صباحاً حسب القرارات المتخذة أعلاه.

رئيس الاجتماع

سليم وليم كرادشة

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

محمد أبو زياد

كاتب الجلسة

عبير الدينة

